حيث قال في ١٦ آذار ١٩٧٢:« يجب تقليص القوة الشرائية العامة في البلد »[٣٢]،بكلمةاخرى ، الدعوة الى اتباع سياسة تضخمية .

لم يكن ممكنا زيادة الصادرات ، الا على حساب كبح الأستهلاك الفردي . كانت الأمكانيات التسويقية أغراء كبيراً لأسرائيل فمنذ ١٩٦٨ اعلن نائب وزير المال الأسرائيلي ان « مجالات التسويق اكثر مما نستطيع ان نغطيها...»[٣٣] ، سنة ١٩٧٨ ، كانت المشكلة هي ذاتها فـ« هنالك عدة طلبات لمنتوجات صناعية الى بلدان خارجية بقيمة نصف مليون دولار لا تستطيع المصانع في أسرائيل انتاجها ... »[٣٤] .

تقليص القوة الشرائية للجمهور يكون عبر وسائل متعددة ، اسهلها واسرعها تأثيراً ، رفع الأسعار بفعل التضخم ، وابقاء الزيادة في المداخيل أقل من زيادة الأسعار ، وبذا يحصل المستهلك على سلع أقل مما يحصل في السابق . ما يمكن توفيره من سلع أن بسبب التضخم أو بسبب زيادة الأنتاج يوجه للخارج لتحسين الصادرات ... وهذا ما حدث .

السياسة الأسرائيلية المشار اليها ، كان الأستاذ الدكتور يوسف شيل قد توقعها منذ سنة ١٩٧٠ حين عدد البدائل التي قد تلجأ اليها اسرائيل لحل مشاكلها الاقتصادية فوضع « خفض حجم الأستهلاك للجمهور لتخفيف العبء على الميزان التجاري »[٣٥] في رأس المقترحات ـ البدائل التي أفترض حدوثها . الأمر الذي يمكننا من القول ان السياسة التضخمية التي لجأت اليها اسرائيل ، سواء في عهد المعراخ او الليكود ، هي السياسة المنسجمة مع المعايير الأقتصادية السليمة والتي يعتقد بها اقتصادي عربي بارز .

الهجرة ومستوى المعيشة والتضخم

كانت لدى المخطط الأقتصادي الأسرائيلي ورقة ثانية ، أستغلها جيدا ، وأعطته امكانية كبيرة للضغط على مستوى الأستهلاك الفردي في اسرائيل ، دون أن يكون لهذا الضغط مضاعفات خطرة ، لأنه سرعان ما يتبادر للذهن موضوع « مستوى المعيشة المرتفع » كشرط لتدفق الهجرة . ومن هنا كانت المقولة المعروفة ، عن انه « بدون هجرة لا توجد اسرائيل ، وبدون مستوى معيشة مرتفع لا توجد هجرة »[٣٦] ، ومهما قيل في نسبية هذه المقولة فمما لا شك فيه ان لها دوراً في أتباع اسرائيل لـ « سياسات اقتصادية مجافية للمنطق الأقتصادي[٣٧] وبأعتبار « ان الأجراء الأقتصادي السليم قد لا يكون اجراء سياسيا سليما[٣٨] » فأن « المعايير الاقتصادية كانت تتراجع أمام المعايير الأيديولوجية عند ظهور تناقض بينهما[٣٩] . ولذلك فان الأجور التي كانت تدفع كانت تفوق الأنتاجية الحدية للقوى العاملة »[٤٠] لهذا السبب فأن الاستقلال الأقتصادي وتعديل وضع الميزان التجاري ، يصبح ممكنا فيما لو كان هنالك أستعداداً للتضحية . بمعدلات الأستهلاك العالية ، ولكن هل معدلات الأستهلاك عالية ؟ نعم ، أن مستوى المعيشة في اسرائيل ومنذ سنة ١٩٦٨ « اعلى من مثيله في ايطاليا وهولندا والنمسا »[٤٢] لماذا ؟ لأن « الحفاظ على مستوى المعيشة المرتفع ضمان للأمن القومي »[٤٣] ، لهذا السبب حرصت اسرائيل وحتى سنة ١٩٧٣ على عدم المساس بمستوى